

اقتصاد الفقراء في جنوب لبنان: نموذج الأنشطة البيعية اللاشكالية

علي رضا كركي (*)

أستاذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

تمهيد

من الأهمية بمكان الإشارة إلى حركة الاقتصاد اللاشكالي (Informal Sector)، تلك التي تعمل بصورة غير مقنونة، فتكون بذلك مؤسّسة لنشاط متعدد الاتجاهات يفيد واقعاً اقتصادياً واجتماعياً محدداً، لا يتخطى في أغلب الأحيان حدود طبقة الفقراء والعمال، وبما أن أغلب أنشطة الاقتصاد اللاشكالي هي أنشطة تجارية، فإنها بذلك تكون مرتكزة على عملية البيع.

قد تشمل هذه الأنشطة في حركتها الجائلة منتجات صناعية أو زراعية، وقد تكون أحياناً خدماتية؛ فالبيع هو تلك القضية التي يتمحور حولها هذا العمل البحثي، وذلك في إطار أنشطة القطاع اللاشكالي الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية في محافظتي الجنوب والنبطية من الجنوب اللبناني.

ولما كانت التجارة الجائلة قائمة، ولا تزال، على المهارات الشخصية، فقد توضحت إشكالية البحث من خلال العمل على توضيح الأنشطة اللاشكالية الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية في جنوب لبنان من خلال عملية البيع التي قد تتم ضمن نسيج شبكة ارتباطات وعلاقات اجتماعية.

وعليه، وبناءً على العلاقة المفترضة بين الأنشطة اللاشكالية ووجود علاقة اجتماعية، ومع انتشار المتاجر الشكالية الخاصة ببيع المنتجات الزراعية، فإن الأعمال البيعية التي يقوم بها أفراد التجارة الجائلة اللاشكالية تكون أكثر جذباً للمستهلك، كونها نتاج علاقة اجتماعية كفرضية بحثية، وذلك في سوق عمل يتسم بضعف التوظيف في القطاعين العام والخاص.

وتالياً، ولضرورة اختبار ما تقدم، سيتم اعتماد المنحى التحليلي لأجوبة أفراد عينة البحث التي تتكون من خمسين عاملاً يقومون بأنشطة التجارة الجائلة غير الشكلية، وذلك وفق مقارنة سوسولوجية معرفية لعملية البيع.

إن القطاع المستهدف هو قطاع متغير وغير ثابت العدد ويضم الكثير من العاملين، بحيث يصعب تحديد عددهم، لذا تم اعتماد خمسين منهم، وذلك من خلال إجراء مقابلات معهم في سوق الخضار الخاص بمنطقة الجنوب والكائن في مدينة صيدا.

ضمت العينة القائمين بأنشطة هذه التجارة الذين صادف وجودهم في سوق الخضار. وقد ارتكزت المقابلة على وسيلة الاستمارة التي احتوت على سبعة وعشرين سؤالاً، بعض هذه الأسئلة مغلقة وبعضها مفتوح، كما كانت هناك بعض المقابلات التي استهدفت توضيح إجابات معينة أو قضايا ذات صلة.

وقد تم تفرغ معطيات الاستمارة بواسطة برنامج SPSS، وقد تم بعد ذلك تحليل الإجابات بما يتناسب مع المبنى النظري للبحث.

أولاً: القطاع اللاشكلي

إن تراجع التشغيل في مختلف بلدان العالم، ولا سيما بلدان العالم الثالث، قد ساهم في تفعيل الدور الذي يؤديه أفراد القطاع اللاشكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، «الأمر الذي يستوجب الاهتمام ببحث العلاقات الدينامية بين القطاع اللاشكلي وقضايا التنمية المحلية»⁽¹⁾.

لقد أدى الالتزام بمقتضيات عولمة الاقتصادات من خلال الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى حصر نشاط القطاع العام في بعض بلدان العالم الثالث، ولا سيما الفقيرة منها، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع نسب البطالة والفقر والتشرد، ما ساهم في ظهور وانتشار أنشطة القطاع اللاشكلي.

فالقطاع اللاشكلي هو القطاع الوحيد الذي يلجأ إليه الذين لا يجدون عملاً أو الذين يعملون بأجور منخفضة.

لذا، يحتل هذا القطاع مكاناً متميزاً في البنى الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

يتألف القطاع اللاشكلي من المشروعات الفردية الصغيرة الأكثر دينامية، التي قد تكون امتداداً أو تقليداً لأعمال وأهداف مؤسسات شكلية، فهناك الكثير من المؤسسات الشكلية التي تعتمد في تسويق منتجاتها على أنشطة لاشكلية، الأمر الذي يعطي دوراً مهماً لهذه الأنشطة. وتشمل أنشطة القطاع اللاشكلي في العادة أعمال «خدم المنازل، الباعة المتجولين، عمال النظافة، المتسولين والعمال الموسمين»⁽²⁾.

(1) محمود عبد الفضيل، موقع القطاع الهامشي غير المنظم ودوره في تنمية المجتمعات المحلية، مع الإشارة لتجربتي مصر واليمن (نيويورك: الإسكوا، 1998)، ص 2.

(2) الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة (نيويورك: الإسكوا، 2000)، ص 77.

هذه الأنشطة في الغالب لا تحتاج إلى مهارات أو شهادات، لذا تسهل ممارستها عند الحاجة. نشأ القطاع اللاشكلي، مع حركة النزوح من القرى إلى المدن، وهو يقوم على أنشطة وسلوكات غير مصرّح عنها وهدفها فقط تأمين مستلزمات العيش.

يعدّ K-Hart، أول من أدخل مفهوم القطاع اللاشكلي في دراسته عن الاستخدام في غانا وذلك في أوائل السبعينيات⁽³⁾.

وعليه تكون نشأة هذا القطاع شبه مترامنة مع نشأة مفهوم الدولة الحديثة في بلادنا، كون هذه النشأة تزامنت مع نيل بعض دول العالم الثالث استقلالها⁽⁴⁾.

وهكذا بدأت مظاهر هذه الأعمال مع البدايات الأولى لانطلاق الدولة. وقد نمت هذه المظاهر وتطورت إلى أن أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات الاقتصاد الوطني في هذه البلدان، الأمر الذي يؤثر إلى ضعف السياسات التشغيلية وضعف استراتيجيات التنمية في البلدان الموصوفة بالعالم الثالث.

ثانياً: العلاقات الاجتماعية

يشير مبدأ أرسطو إلى أن مصلحة المجتمع هي فوق كل شيء، وقد وردت في مؤلفات أرسطو الأخلاقية فكرة فيليا (Philia)⁽⁵⁾ أو المحبة التي عرّفت في كتاب السياسة بأنها «إرادة العيش معاً»⁽⁶⁾.

تتضمن إرادة العيش معاً معاني كثيرة ومُعاشاً لا يمكن تجاوزه في تفسير البناء الاجتماعي، ولعل العلاقات الاجتماعية واحدة من أهم القضايا التي تنضوي ضمن مفهوم الفيليا، كعلاقات القرابة والعمل والصدقة والبيع وغير ذلك كثير، وتشير نوعية العلاقات الاجتماعية إلى نوع المجتمع لجهة تماسكها أو عدم تماسكها، فعلاقات القرابة المتماسكة إنما تكون في مجتمع صغير وعلاقات العمل تشير إلى نوع المجتمع ومميزاته الاقتصادية، فضلاً عن التفاوض القائم بين أطراف هذا النوع من العلاقات.

إن ما يوضح الوجود الاجتماعي للفرد هو علاقاته الاجتماعية ونوعية هذه العلاقات، حين تعبر هذه العلاقات عن إرادة الفرد في الحياة الاجتماعية.

(3) عدنان وديع، برنامج السياسات والمؤشرات الاجتماعية للتنمية في الأقطار العربية (الكويت؛ بيروت: المعهد العربي للتخطيط، 1986)، ج 2، ص 113.

(4) Ahmed Al-Kawaz, ed., *Informal Sector and its Role in Arab Countries* (Kuwait: Arab Planning Institute, 1999), p. 1.

(5) ألسدير ماكنتاير، بعد الفضيلة: بحث في النظرية الأخلاقية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 9.

(6) Aristotle, *The Basic Works of Aristotle*, edited by Richard McKeon (New York: Random House, 1968), and politics, 111, 9,128 ob.

يقوم التنظيم الاجتماعي على محورين أساسيين: «القرابة والجماعات العمرية، فالقرابة قائمة على الاعتراف بروابط الدم، فيتولد من هذه الروابط شبكة متشعبة ومعقدة من العلاقات بين الأشخاص، بينما تقوم علاقات عمرية على أساس الحقوق والواجبات والالتزامات»⁽⁷⁾.

وتلخص الحقوق والواجبات صورة العلاقات الشائكة بين القائمين بالأعمال والوظائف والتجارة وغير ذلك، وعليه فإن العلاقات الاجتماعية في حد ذاتها تكون نوعاً من أنواع العيش الاجتماعي في إطار احترام منظومة القيم تلك التي تعبر عن المسافة الفاصلة بين الفرد والآخر، أي أنها تعبر عن تفاعل الأفراد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت هذه المجالات صناعية أم تجارية أم تعليمية.

إن تراجع التشغيل في مختلف بلدان العالم، ولا سيّما بلدان العالم الثالث، قد ساهم في تفعيل الدور الذي يؤديه أفراد القطاع اللاشكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان.

ويشير معنى العلاقات الاجتماعية إلى أن حياة الإنسان بطبيعتها حياة اجتماعية، كونه اجتماعياً بطبعه ولا يمكنه العيش خارج الجماعة، يتفاعل مع أعضائها بحيث يعتمد كل منهم على الآخر عبر مسيرة الحياة.

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الباعة المتجولين والزبونات بغية الكشف عن وجود ارتباط إنساني غامض يكتنف عملية البيع، قد يتمظهر كعلاقة اقتصادية واجتماعية مفترضة بين البائع والزبون، ويكون ذلك من خلال تحليل أجوبة الباعة المتجولين الذين تمت معهم المقابلة، فضلاً عن القيام ببعض المقابلات التوضيحية لبعض هذه الإجابات.

الجدول الرقم (1)

الفئات العمرية للباعة المتجولين

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
22	11	أقل من 30 سنة
20	10	30 - 39 سنة
24	12	40 - 49 سنة
22	11	50 - 59 سنة
12	6	60 سنة وما فوق
100	50	المجموع

وعليه سيتم عرض معطيات الاستمارة وتحليلها بما يتوافق مع المبنى النظري للبحث.

تشير معطيات الجدول الرقم (1)، إلى تركّز أعمار أفراد العيّنة بنسبة 24 بالمئة في فئة (40 - 49) سنة، وبنسبة 22 بالمئة من هم أقل من 30 سنة ومن هم في فئة (50 - 59) سنة، وهي نسب تشير بوجه عام إلى الأعمار المتوسطة التي ينتمي إليها معظم الباعة، الأمر الذي يؤشر أكثر فأكثر إلى أن القائمين بهذه

(7) غي روشيه، مقدمة في علم الاجتماع العام، 2 - التنظيم الاجتماعي، تعريب مصطفى دندشلي (بيروت: مكتبة الفقيه، 2002)، ص 160.

المهنة هم في سن العمل، حيث إن نسبة الكبار لم تتجاوز 12 بالمئة، كما أنه لا يوجد أفراد دون سن العمل، كون فئة ما دون الثلاثين لم تلحظ من هم دون سن العشرين، أي أن جميع القائمين بهذه المهنة هم من القادرين على العمل وهم في سن العمل، الأمر الذي يدل على وجود هؤلاء خارج دائرة التوظيف في القطاعين العام والخاص، وهو مؤشر يدل على ضعف البنى الاقتصادية التي تفتقر إلى السياسات التشغيلية وسط اتجاه واضح إلى فتح الأسواق وعولمة السلع وما يتبع ذلك من ارتفاع نسب البطالة. وهكذا لا يكون هناك من سبيل غير الأنشطة اللاشكلية، أي أن الباعة قد وجدوا في هذه المهنة ملاذاً لهم من البطالة يبعدهم من الفقر والتشرد والجريمة في الوقت نفسه.

الجدول الرقم (2)

الجنسية

الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
لبنانية	41	82
فلسطينية	7	14
لا جواب	2	4
المجموع	50	100

تشير معطيات الجدول الرقم (2)، إلى أن الأغلبية العظمى من العاملين هم من الجنسية اللبنانية التي بلغت 82 بالمئة في ظل وجود 14 بالمئة من الفلسطينيين.

تأتي العمالة الفلسطينية من جراء قرب مخيم عين الحلوة من سوق الخضار في صيدا، وبما أن هذه المهنة لا تنضوي ضمن الأعمال الشكلية، فإنه من السهل أن يدخل إليها عمال غير لبنانيين.

أما بالنسبة إلى العمال اللبنانيين فهم الأكثرية، وتشير نسبتهم إلى ضعف آليات التوظيف في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن عدم وجود سياسات لتأهيل غير المتخصصين وإلحاقهم بسوق العمل في زمن أصبح فيه التوظيف أكثر تكلفة نظراً لارتفاع تكلفة التعليم وأكثر تخصصية وذلك لكثرة الاختصاصات وتغيّرها مع التغير الذي يطرأ على متطلبات العمل الدولي. كما تشير هذه النسبة إلى سهولة انخراط هؤلاء في هذه الأنشطة، فضلاً عن معرفتهم بحاجات المجتمع المحلي وسعيهم لتأمينها، ولعلّ العمالة غير اللبنانية تعمل في المجال الخاص بها، أي في النطاق الجغرافي الذي يعيشون فيه، الأمر الذي ستكشف عنه معطيات الاستمارة في الجداول اللاحقة.

الجدول الرقم (3)

مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
صور	18	36
صيда	18	36
النبطية	14	28
المجموع	50	100

تشير معطيات الجدول الرقم (3)، إلى توزع أفراد العيّنة على مختلف مناطق الجنوب، وقد حازت المدن الجنوبية نسباً متقاربة، الأمر الذي يدل على انتشار هذه المهنة في مختلف المناطق، كما يدل على الأزمة الاقتصادية التي تعمّ كل المناطق. فهؤلاء العمال ينتمون إلى مختلف الفئات والمناطق الجنوبية اللبنانية، بما يشير إلى الضائقة الاقتصادية التي لا تفرق بين مواطن وآخر.

الجدول الرقم (4)

الحالة الزوجية للباة المتجولين

النسبة المئوية	التكرار	الحالة الزوجية
24	12	أعزب
10	5	كاتب كتاب
50	25	متزوج
10	5	أرمل
6	3	مطلق
100	50	المجموع

الجدول الرقم (5)

العمر عند الزواج

النسبة المئوية	التكرار	العمر عند الزواج
30.3	10	(15 - 20)
48.5	16	(21 - 26)
18.2	6	(27 - 32)
3	1	33 وما فوق
100	33	المجموع

الجدول الرقم (6)

وجود قرابة بين الزوج والزوجة

النسبة المئوية	التكرار	وجود قرابة
51.5	17	نعم
48.5	16	لا
100	33	المجموع

تظهر معطيات الجدول الرقم (4)، أن أكثرية الباعة المتجولين هم من المتزوجين، الأمر الذي يرتب على هؤلاء أعباء إضافية لجهة الإنفاق وتعليم الأولاد والطبابة. فعلى هذه الأكثرية المحافظة على العمل والبيع إلى أقصى الحدود وذلك للاستمرار في العمل، الأمر الذي يظهر ضرورة وجود رابط بين الباعة والزبونات، ما يضمن استمرار العمل.

تشير معطيات الجدول الرقم (5)، إلى أن أغلب المتزوجين البالغة نسبتهم 48.5 بالمئة قد تزوجوا في عمر يراوح بين 21 و26 سنة، وتشير معطيات الجدول الرقم (4)، ومعطيات الجدول الرقم (5)، إلى أن الأكثرية متزوجين مع مطلع العقد الثالث، وهو الأمر الذي يؤثر على استقرار عائلي يلزمه استقرار وظيفي أو استقرار في العمل، ما يرتب على هؤلاء بذل قصارى جهودهم للمحافظة على ما يقومون به من أعمال في ظل عدم اكتراث من الدولة بحالهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فثقل المواطن على عاتقه وعلى ذاته من دون أدنى رعاية تذكر.

تدل معطيات الجدول الرقم (6)، على ما يشبه المناصفة بين وجود قرابة وعدمها، الأمر الذي يشير تارة إلى شدة الروابط الأسرية، وتارة أخرى إلى عدم شدتها، ويمكن أن تكون النسب المذكورة عائدة إلى انتماء نصف العمال للريف وقيمه ونصفهم الآخر للمدينة وقيمتها.

الجدول الرقم (7)

عدد الأولاد

عدد الأولاد	التكرار	النسبة المئوية
0 - 3	19	57.5
4 - 7	14	42.5
المجموع	33	100

الجدول الرقم (8)

المستوى التعليمي المحصل للعاملين

المستوى التعليمي المحصل	التكرار	النسبة المئوية
أمي	2	4
ملم	7	14
ابتدائي	10	20
متوسط	19	38
ثانوي	8	16
جامعي	4	8
المجموع	50	100

يرتّب ارتفاع عدد الأولاد زيادة في الإنفاق وتمسكاً بالعمل، حيث تظهر معطيات الجدول الرقم (7)، وبنسب شبه متقاربة وجود كم من الأولاد يراوح بين الصفر والسبعة أولاد، الأمر الذي يكون مع وجود زواج مبكر أكثر إلزاماً للعاملين بالتمسك بالعمل في ظل ضعف سياسات التوظيف والتشغيل وانعدام وجود خطة تنموية تأخذ في الحسبان العامل الديمغرافي وعلاقته بالتنمية المحلية. ولا سيّما أنه هناك 50 بالمئة من العمال متزوجون.

تشير معطيات الجدول الرقم (8)، إلى أكثرية متعلمة واقعة ما بين المستوى المتوسط والثانوي والجامعي، الأمر الذي يؤكد أن هذه الأنشطة اللاشكالية ليست مقتصرة على غير المتعلمين، بل إنها ملجأ للمتعلمين الذين لم يجدوا فرصة عمل، لذا فإن الأعمال التي تنضوي في إطار أعمال القطاع غير الشكلي إنما هي ملاذ لكل الذين يبحثون عن عمل ولم يوفقوا، وبهذا تتأكد إحدى أهم سمات هذا القطاع، وهي تتأكد أكثر فأكثر في سوق عمل كالسوق اللبناني الذي يعاني كثيراً

ضعف التوظيف لعدم وجود علاقة حقيقية بين هذا السوق ونظام التعليم العام والتعليم المهني في لبنان، الأمر الذي يطرح جدوى مضمون النظامين في ظل التغيير والتبدل الدوليين لكل من أنظمة التعليم العام والتعليم المهني بما يتناسب مع حاجات السوق.

تشير معطيات الجدول الرقم (9)، إلى وجود نسبة كبرى من الأولاد والبالغة 60 بالمئة لا يتابعون الدراسة، بينما يوجد ما نسبته 40 بالمئة من الأولاد الذين يتابعون الدراسة في مدارس رسمية وخاصة، في حين نالت المدارس الرسمية نسبة 80 بالمئة في مقابل 20 بالمئة للمدارس الخاصة، الأمر الذي يشير إلى ضعف مردود هذه التجارة، بحيث يوجد 60 بالمئة لا يتابعون الدراسة في حين أن أكثرية الذين يتابعون هم في المدارس الرسمية، وذلك يعود للتكلفة شبه المجانية لهذه المدارس، الأمر الذي يؤكد ضعف المردود المادي للأعمال البيعية التي يقوم بها الباعة المتجولون والتي تقربهم من خط الفقر، هذا إن لم يكونوا تحت هذا الخط.

الجدول الرقم (9)

متابعة الدراسة للأولاد

المجموع	النسبة المئوية		متابعة		النسبة المئوية	التكرار	متابعة الدراسة
	خاص	رسمي	خاص	رسمي			
100	20	80	8	33	40	41	نعم
-	-	-	-	-	60	62	لا
100	20	80	8	33	100	103	المجموع

هذا ولم تظهر معطيات تكلفة التعليم أرقاماً تناقض التكلفة المفترضة في التعليم الرسمي، حيث راوحت ما بين 200 ألف ليرة لبنانية و700 ألف ليرة لبنانية، أما في التعليم الخاص فقد راوحت ما بين مليون ليرة وثلاثة ملايين ليرة لبنانية، الأمر الذي يظهر صدقية المعلومات ويؤكد ضعف المردود المادي للقائمين بهذه الأعمال.

الجدول الرقم (10)

لماذا اخترت هذا العمل

النسبة المئوية	التكرار	لماذا اخترت هذا العمل
20	10	لأنني لم أجد غيره
72	36	وراثة عن الأهل
8	4	فشل في الدراسة
100	50	المجموع

تظهر معطيات الجدول الرقم (10)،

نسبة لافئة للذين ورثوا هذه المهنة عن الأهل، حيث بلغت 72 بالمئة، الأمر الذي يشير إلى أقدمية هذه الأعمال، ويؤكد هشاشة العلاقة التاريخية بين النظام التعليمي وسوق العمل، في حين بلغت نسبة الذين لم يجدوا غير هذه الأعمال 20 بالمئة، وإذا ما قورنت هاتان النسبتان بالمستوى التعليمي المحصل، فنجد أن هناك تأكيداً لضعف التوظيف. وحيث إنه يوجد 31 فرداً من هؤلاء قد حصلوا

على الشهادات المتوسطة والثانوية والجامعية، تلك التي تخولهم الدخول في وظائف مختلفة في القطاع العام، فضلاً عن الخاص، فإن ذلك يشير إلى أن الشهادة ليست المعيار الأهم في التوظيف في سوق عمل تسيطر عليه المحسوبيات، الأمر الذي يدل على أن الأفراد القائمين بهذه الأعمال إنما ينتمون إلى طبقة اجتماعية مهمشة وغير مدعومة، ولهذا يجد هؤلاء أنفسهم معينين بالتوظيف بصورة أساسية والبحث عن فرصة عمل، وبما أنهم لم يجدوا فرصة تشغيل في القطاعين أو أنهم ورثوا هذه الأعمال عن الأهل الذين بدورهم لم تتوافر لهم فرص التوظيف، فإننا بذلك نكون أمام سوق عمل غير متوازن وغير مخطط له وغير ملحوظ في السياسات التنموية تلك التي ترى أن التشغيل المنتج واحد من أهم متغيرات التنمية البشرية المستدامة.

وعليه، يكون هؤلاء ملزمين بتوفير لقمة العيش عند أول فرصة متاحة، ولعل القطاع اللاشكلي هو الملاذ الوحيد الذي يلجأ إليه هؤلاء، الأمر الذي يؤسس لاقتصاد عرفي غير منظور، كما يؤسس لطبقة عليها أن تجد الآليات اللازمة للعمل، فضلاً عن الآليات اللازمة لاستمراره. وهذا يشير إلى فرضية البحث في أن علاقة البيع هي علاقة اجتماعية وبنائها والتمسك بها أمران ضروريان لتأمين لقمة العيش.

تشير معطيات الجدول الرقم (11) إلى ما تم ذكره في تحليل الجدول الرقم (10)، حيث إن المدة الزمنية المذكورة في الجدول الرقم (11) تؤكد أن هذه المهنة ليست حديثة إنما تمتد

الجدول الرقم (11)

منذ متى وأنت تعمل بائعاً بالتجول؟

النسبة المئوية	التكرار	منذ متى وأنت تعمل بائعاً بالتجول؟
14	7	أقل من خمس سنوات
34	17	5 - 14 سنة
24	12	15 - 29 سنة
20	10	30 - 44 سنة
8	4	45 سنة وما فوق
100	50	المجموع

الجدول الرقم (12)

منطقة العمل

النسبة المئوية	التكرار	حد المنطقة التي تعمل فيها
38	19	صور
36	18	صيدا
26	13	النبطية
100	50	المجموع

الذي أكثر من 45 سنة، الأمر الذي يؤكد الخلل البنوي الذي يعتري آليات السوق المحلي الذي يفتقر إلى سياسات راعية، ويلحظ ذلك أزمة التوظيف في لبنان التي كانت نتاجاً لانعدام التخطيط والتشبيك بين القطاعات المختلفة، فنظام التعليم العالي شبه منفصل عن متطلبات السوق، في حين تسيطر على هذا الأخير سياسات استثمارية لا تراعي الطلب الداخلي وتخضع لرؤية القطاع الخاص والطلب الخارجي، التي بدورها لم تلحظ أو تراعى تطور السوق الإقليمي والدولي الذي بدأ مع سبعينيات القرن المنصرم بالاعتماد على نفسه في كثير من القضايا التي كانت منوطة بالإنتاج المحلي، وهو ما جعل المستثمر اللبناني يتقلب مع تقلبات السوق من دون دعم من الدولة، الأمر الذي أفقد الإنتاج المحلي الميزة التنافسية.

تؤشر معطيات الجدول الرقم (12)، إلى توزيع أفراد العينة ما بين مدن الجنوب الرئيسية، صيدا وصور والنبطية، وبنسب متقاربة، مع تفاوت بسيط في مدينة النبطية، وقد يعود ذلك إلى أن النبطية هي المدينة الأصغر بين المدن الثلاث.

وإذا ما قارنا بين معطيات الجدول الرقم (3)، الخاص بمكان الإقامة ومعطيات الجدول الرقم (12) منطقة العمل، نجد أن هناك تطابقاً شبه تام، بحيث يُوّشر هذا التطابق إلى أن الأفراد العاملين في هذه المهنة إنما يعملون ضمن النطاق الجغرافي لمكان إقامتهم، الأمر الذي يؤكد فرضية البحث، حيث يتخذ كل فرد من أفراد العيّنة المنطقة التي يعيش فيها مكاناً لعمله، ما يدل على شبكة العلاقات الاجتماعية الممكن نسجها بسهولة في منطقة السكن. ويشير ذلك مجدداً إلى ضرورة وجود علاقات أو شبكة من العلاقات تربط بين أفراد هذه العيّنة والمجتمع المحلي، وذلك في سبيل تسهيل أداء العمل وضمان استمراريته كون الدخول إلى بيئات مختلفة يتطلب جهداً ووقتاً لذلك، ما يدفع بهؤلاء إلى ممارسة أنشطتهم ضمن النطاق الجغرافي الذي ينتمون إليه.

أدى الالتزام بمقتضيات عولمة الاقتصادات من خلال الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى حصر نشاط القطاع العام في بعض بلدان العالم الثالث، ولا سيما الفقيرة منها، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع نسب البطالة والفقر والتشرد، ما ساهم في ظهور وانتشار أنشطة القطاع اللاشكلي.

تؤكد معطيات الجدول الرقم (13)، وجود

شبكة علاقات اجتماعية يرتبط بها أفراد هذه الأعمال مع المجتمع المحلي وذلك من خلال طريقة بيعهم لبضاعتهم التي مالت بشكل لافت نحو الدّين، وحيث إن الدّين مسألة تتطلب الثقة والمعرفة السابقة، فإن ذلك دليل على وجود رابطة اجتماعية بين الباعة والمجتمع المحلي، الأمر الذي يُوّشر

إلى أن البيع إنما هو علاقة اجتماعية مفترضة في هذه الأعمال التي تنضوي ضمن أنشطة القطاع اللاشكلي، فعملية البيع تتم ضمن النطاق الجغرافي للسكن وتكون معظم هذه العمليات ديناً يمتن أكثر فأكثر العلاقة بين البائع والمستهلك وذلك كله لا يتم إلا من خلال معرفة مسبقة في إطار علاقات ارتباط ولحمة ظاهرة، تعبّر عنها هذه الأنشطة وهذه الطريقة، فضلاً عن أن هذه الطريقة توفر استمرارية هذه الأعمال.

الجدول الرقم (13)
طريقة البيع

طريقة البيع	التكرار	النسبة المئوية
نقداً	1	2
بالدّين	49	98

الجدول الرقم (14)
معرفة الزبونات

معرفة الزبونات	التكرار	النسبة المئوية
أعرفهم	49	98
لا أعرفهم	1	2
المجموع	50	100

تؤكد معطيات الجدول الرقم (14)، ما سبق وتم ذكره خلال تحليل الجداول السابقة، بأن هذه الأعمال إنما تعبّر عن علاقة واضحة بين الباعة والمستهلكين

وأن ذلك يتم في نطاق جغرافي اجتماعي محدد، الأمر الذي يعطي سمة جديدة تضاف إلى سمات القطاع الاشكلي، وهي سمة اللحمة وشدة الارتباط بالمجتمع المحلي. فهذه الأنشطة غير منظورة من قبل الدولة، إلا أنها تعبر عن رابطة اجتماعية قوية بين فئات المجتمع.

وذلك ما أشارت إليه معطيات الاستمارة عند السؤال عن طبيعة العلاقة القائمة بين الباعة والمستهلكين، التي جاءت بمجملها على نحو الأخوة والعائلة والصدقة، وهي سمات تؤكد اللحمة والتكثيف بين مكونات المجتمع المحلي.

تشير معطيات الجدول الرقم (15)، إلى أن معظم المستهلكين إنما يعانون ضائقة مادية، وهو أمر يؤكد المعطيات السابقة عن طريقة البيع التي تمت بمعظمها عن طريق الدين، وهذا يشير إلى الوضع المادي بعامة، فالأعمال البيعية غير شكلية وترتكز على رابطة اجتماعية وتراعي الوضع المادي للمستهلك.

الجدول الرقم (15)
الوضع المادي للزبونات

النسبة المئوية	التكرار	كيف تصف الوضع المادي لزبوناتك
10	5	ميسورين
90	45	يعانون ضائقة مادية
100	50	المجموع

وهكذا تكون هذه الأنشطة عبارة عن أنشطة اجتماعية قائمة بصورة رئيسية على علاقات تعاونية تدل على مجتمع هؤلاء الذي اتسم بالبساطة والتعاون واللحمة مع المحيط الاجتماعي.

الجدول الرقم (16)
العلاقة مع زملاء العمل

النسبة المئوية	التكرار	علاقتك بزملاء العمل
78	39	علاقة صداقة
4	2	لا يوجد علاقة
18	9	علاقة زمالة
100	50	المجموع

تؤشر معطيات الجدول الرقم (16)، إلى أن هناك بيئة اجتماعية متفاعلة اجتماعياً تقوم بأنشطة اقتصادية غير شكلية، فالأغلبية مرتبطة بعلاقات جيدة فضلاً عن الزمالة التي تربط بعضهم ببعضهم الآخر، وفي الوقت نفسه فإنهم يرتبطون بشبكة علاقات اجتماعية مع المجتمع المحلي.

هكذا تكون هذه الأنشطة عبارة عن أنشطة اجتماعية قائمة أساساً على علاقات تعاونية، وهو ما يشير إلى مجتمع هؤلاء الذي اتسم بالبساطة والتعاون واللحمة مع المحيط الاجتماعي.

الجدول الرقم (17)
وجود منافسة في العمل

النسبة المئوية	التكرار	وجود منافسة
48	24	نعم
52	26	لا
100	50	المجموع

تدل معطيات الجدول الرقم (17)، على وجود منافسة في إطار الأعمال البيعية، ذلك بنسبة 48 بالمئة، إلا أنه وبعد السؤال عن طبيعة هذه المنافسة كانت الإجابة أن هذه المنافسة إنما هي

من جراء الأنشطة التي يقوم بها عمال غير لبنانيين، وهذا يؤكد أكثر فأكثر عدم وجود رقابة في الأصل على هذه الأنشطة، سواء كانت مقوننة أم غير مقوننة، فضلاً عن عدم مراقبة الأعمال التي يقوم بها العمال غير اللبنانيين، التي تزامم الباعة المحليين على رزقهم ولقمة عيشهم، وذلك يشير إلى الاشكالية التي تتصف بها الأنشطة الشكلية في لبنان، فبدل أن تقوم الدولة بما عليها، فإنها تترك كل شيء على عاتق المواطن اللبناني الذي عليه أن يتم تعليمه ويبحث عن عمل ويعمل ويتعرض للمنافسة في الوقت الذي يدفع فيه ضرائب من دون أن يحظى بأي حماية أو توجيه أو رعاية.

وبالنسبة إلى العمل النقابي، فقد أظهرت المعطيات أن هناك جمعيات غير رسمية تسعى إلى جمع هؤلاء الباعة في إطار موحد، لكن ذلك يفتقر إلى المتغير القانوني الذي يعطي هذه الجمعيات صفة نقابية، وهو ما يؤكد العشوائية المفروضة على الأنشطة الاقتصادية في لبنان.

وكذلك جاءت معطيات مشكلات العمل، وبحسب إجابات أفراد العيّنة، منقسمة ما بين غلاء الأسعار ومزاحمة الباعة غير اللبنانيين، الأمر الذي يفترض وجود مواكبة رسمية تحمي أفراد هذا القطاع، وذلك لأنهم يقومون بما عليهم وعلى الدولة، فهم يعلمون أولادهم ويوفرون لهم الرعاية والحماية ويعملون مكوناً اجتماعياً متعاوناً في نطاقه، وهو ما يوفر على الدولة تكلفة الحماية والرعاية.

وعليه، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأنشطة وإن كانت لاشكلية، فإنها متفاعلة ومتعاونة ومؤسسة لاستقرار اقتصادي والاجتماعي.

الجدول الرقم (18)

مستقبل الأولاد

هل تنصح أولادك بهذه المهنة؟	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	30
لا	35	70
المجموع	50	100

الجدول الرقم (19)

الرضا عن العمل

هل أنت راض عن مردود هذا العمل؟	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	22
لا	39	78
المجموع	50	100

تشير معطيات الجدول الرقم (18)، إلى أن نسبة لافتة من هؤلاء الباعة، وقد بلغت 70 بالمئة، لا تنصح أولادها بامتثالهم هذه الأعمال، وذلك يعود إلى التعب الكبير الذي يعاناه هؤلاء وإلى المردود القليل لهذه الأعمال، وبالتالي فإن هؤلاء إنما يريدون لأولادهم ما يوفر لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد أظهر استطلاع الرأي الخاص بذلك أنهم يفضلون السفر والوظيفة لأبنائهم، وهو أمر إنما يكون ناتجاً من المعاناة ومن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفوه خلال مزاولتهم هذه الأعمال.

تؤكد معطيات الجدول الرقم (19)، وبصورة لافتة، عدم رضا الباعة عن

المردود الذي يحصلون عليه من جراء هذه الأنشطة، والرضا بحسب نانسي موريس «هو الفرق بين ما نرغب به وما ننتلقاه»⁽⁸⁾، وقد ظهر واضحاً عدم الرضا لدى هؤلاء كون كل ما يدور في فلك أنشطتهم إنما هو غير شكلي وأنهم لا يتمتعون بالحماية والرعاية من جانب الجهات المعنية، ولا يوجد لديهم رابطة نقابية رسمية تطالب برعايتهم، وأنهم لا يكادون يستطيعون تعليم أولادهم الذين يريدون لهم السفر أو الوظيفة. لذلك فإن مفهوم الرضا عند هؤلاء الباعة إنما يعبر عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي في لبنان، ويعبر عن علاقة المواطن بالدولة، فكل مواطن هو دولة نفسه والدولة إنما هي دولة نفسها أيضاً، الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك في أن الأنشطة اللاشكالية إنما هي في نمو مستمر ما دامت الأنظمة في بلادنا على ما هي عليه.

وفي ما خص كيفية تدبّر الأمور لدى هؤلاء، فإنهم أجابوا أنهم يقومون ببعض الأعمال الزراعية بعد الانتهاء من العمل، وأنهم يعتمدون على مساعدة ذويهم، وأن بعض أولادهم يعملون ويساعدونهم في الآن نفسه. وبذلك نكون أمام مجتمع التكاتف والتعاون، وإن كان ذلك عبر طريق لاشكلي، إلا أن متطلبات الواقع قد أثرت في كثير من مكونات المجتمع المحلي.

الحصيلة المعرفية

في بيئة تنمو في العشوائية، فإنه بالتالي لا بد من أن ينمو مقابل ذلك أنشطة غير شكلية، كانت ولا تزال ملاذاً لكثير من مكونات المجتمع، ولا سيما في بلادنا. فقد تم في سياق هذا البحث إثبات الفرضية المتحورة حول أن عملية البيع إنما هي علاقة اجتماعية، ولاستمرار البيع والعمل لا بد من هذه العلاقة القائمة على ما يشبه الروابط الأسرية ورابط الصداقة، وعليه يكون المجتمع المحلي متفاعلاً بمختلف مكوناته على اختلاف اتجاهاتها وأنشطتها، فقد ظهر من خلال البحث مجتمع الكفاف أو بيئة الفقر التي تتعاون وتتساند لمواجهة الواقع، كما ظهر أن هذه البيئة هي ضرورة فرضتها عشوائية السياسات الرسمية، فأضحى المواطن هو المسؤول عن نفسه وبيئته، في حين أن الدولة هي مسؤولة عن نفسها فقط. الأمر الذي يكشف العازل الذي يفصل بين الدولة وشعبها، وذلك بحسب طبيعة النظام القائم في لبنان، أصبحت العلاقات الاجتماعية مورداً للرزق ومؤسسة للأعمال، تدمم باستدامتها الأنشطة. ففي مجتمع الكفاف وبيئة الفقر، لا مفر من اللحمة والتعاون لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولمواجهة تداعيات العولمة.

هذا على مستوى التكوين الاجتماعي الذي أصبح منعزلاً عن بناء الدولة بمفهومها السلطوي، فلم يعد المواطن يضمّر لهذه السلطة ما يجب أن يضمّر لها، وذلك لتقصيرها وتقاعسها عن أداء دورها الرعائي. فالسلطة إن كانت تغض النظر عن هذه الأنشطة، فإنها تعلم تمام العلم بأن هذه الأنشطة هي محرك اقتصادي رئيسي في الدورة الاقتصادية. وعليه، وبعد البحث، نكون أمام مكوّن اجتماعي ومكوّن سلطوي لا يوجد بينهما شبهة أو علاقة تدل على وجود شعب ودولة. لهذا فمن الأجدى أن تتركز إشكالية الباحث في مستقبل العلاقة بين الدولة وشعبها، كما يجب أن تتركز إشكالية الباحث في علاقة بيع اجتماعية أفادت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في

(8) برنار موتير، سوسيوولوجيا الصناعة (باريس: المركز الوطني للبحوث العلمية، 1973)، ترجمة بهيج

شعبان؛ مراجعة هنري زغيب، ط 2 (بيروت: منشورات عويدات، 1974)، ص 47.

- 8 - لماذا اخترت هذا العمل؟
أ - لأنني لم أجد غيره ب - وراثة عن الأهل ج - غير ذلك، حدد:
- 9 - منذ متى وأنت تعمل بائعاً بالتجول:
- 10 - حدد المنطقة التي تعمل فيها:
- 11 - طريقة البيع:
أ - نقداً ب - بالدين ج - غير ذلك، حدد:
- 12 - الزبونات:
أ - أعرفهم ب - لا أعرفهم ج - غير ذلك، حدد:
- 13 - إذا كنت تعرفهم، كيف تصف علاقتك بهم؟
- 14 - كيف تصف الوضع الاقتصادي لزبوناتك؟
أ - أغنياء ب - ميسورين ج - يعانون ضائقة مادية
د - غير ذلك، حدد:
- 15 - زملاء العمل:
أ - علاقة ودية ب - علاقة غير ودية ج - غير ذلك
- 16 - وجود منافسة في العمل: نعم لا
- 17 - إذا نعم، اشرح طبيعة هذه المنافسة:
- 18 - وجود نقابة: نعم لا
- 19 - إذا نعم، حدد دورها:
- 20 - وجود مشاكل في العمل: نعم لا
- 21 - إذا نعم، حدد هذه المشاكل:
- 22 - اشرح كيف تتم عملية البيع:
- 23 - هل تنصح أولادك بهذه المهنة؟ نعم لا
- 24 - إذا نعم، لماذا؟
- 25 - إذا لا، لماذا؟
- 26 - هل أنت راضٍ عن المردود المادي لهذا العمل؟ نعم لا
- 27 - إذا لا، كيف تتدبر أمورك؟